



07 سبتمبر 2021

مذكرة
078X21

إلى

السيدات والسادة

- مديرات ومديري الإدارة المركزية
- مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- المديرات والمديرين الإقليميين
- المفتشات والمفتشين
- مديرات ومديري مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي
- الأساتذات والأساتذة

الموضوع: برنامج العمل التربوي لإنجاح الدخول المدرسي 2021-2022.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

يأتي الدخول المدرسي لسنة 2021-2022 في سياق وطني تواصل فيه منظومتنا التربوية تنزيل الإصلاح التربوي العميق وفق أحكام القانون الإطار رقم 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي يروم إرساء مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، استنادا إلى مبادئ وركائز المساواة وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

كما يتميز هذا السياق بانخراط بلادنا في تنزيل النموذج التنموي الجديد لمغرب الغد، والذي يطمح، ضمن أهدافه، إلى إحداث نهضة تربوية لبناء مدرسة ذات جودة، تضمن تعلم التلاميذ وتنمية قدراتهم وارتقاءهم الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، يأتي هذا الدخول المدرسي في سياق كوني تطبعه أزمة فيروس كوفيد-19، التي تطال سائر بلدان المعمور، بتداعياتها على مختلف الأنظمة التربوية، حيث انخرطت بلادنا في حملة وطنية للتلقيح، تروم تحقيق المناعة الجماعية الكفيلة بالعودة إلى الحياة الطبيعية، بما في ذلك تلقيح ممتدري التعليم العمومي والخصوصي ومدارس البعثات الأجنبية الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة، وهي العملية التي انطلقت بشكل فعلي ابتداء من تاريخ 31 غشت 2021.

وتكريسا للمؤشرات الإيجابية التي سجلتها الحالة الوبائية ببلادنا في الآونة الأخيرة، وحرصا على تمكين جميع أطفال الشريحة العمرية المستهدفة من الاستفادة من عملية التلقيح، بما يسمح لهم بالاستفادة من نمط "التعليم الحضوري"، فقد تم إرجاء الانطلاق الفعلي للدراسة إلى يوم فاتح أكتوبر 2021 بجميع المؤسسات التعليمية بالنسبة للقطاعين العمومي والخصوصي.

غير أنه، وكما هو معلوم، فإن استئناف العمل الإداري والتربوي قد تم بشكل فعلي بالنسبة لجميع الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التعليمية، وذلك منذ التحاق أطر وموظفي الإدارة التربوية وهيئات التفتيش والأطر المكلفة بتسيير المصالح المادية والمالية وهيئة التوجيه والتخطيط التربوي وهيئة التدبير التربوي والإداري والأطر الإدارية المشتركة بعملهم بتاريخ 01 شتنبر 2021، والتحاق أطر هيئة التدريس بجميع درجاتهم بمقرات عملهم بتاريخ 02 شتنبر 2021.

وبالنظر لما تحمله السنة الدراسية الجديدة من رهانات وتحديات تربوية قوية، وإلى جانب التدابير التي ستتخذ من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تسريع وتيرة التلقيح وتلقي الجرعتين، وجب الاستثمار الأقصى للفترة المتبقية من شهر شتنبر 2021، للقيام بمجموعة من الأنشطة والعمليات ذات الطابع البيداغوجي بالأساس، والتي تروم ضمان انطلاقة تربوية مثلى للدراسة بكافة المؤسسات التعليمية، وذلك وفق التوجيهات التالية:

1- برنامج العمل التربوي لإنجاح الدخول المدرسي

يتعين وضع وتنفيذ برامج عمل تربوية، على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية، خلال الفترة المتبقية من شهر شتنبر الجاري، تروم إنجاح الدخول المدرسي 2021-2022.

ومن بين الرهانات التربوية الأساسية المطروحة، تجدر الإشارة إلى تجويد العمل الصفي وتطويره بما يضمن التنزيل السليم لوثيقة المنهاج وتحقيق الكفايات المستهدفة، وكذا اعتماد التوجيهات التربوية كإطار تعاقد في تدبير العملية التعليمية التعلمية، وجعل الكتاب المدرسي وسيلة تعليمية لا تحل محل بطاقات تحضير الدروس ولا تعوض دفتر التلميذ، مما سيساعد على إغناء المضامين وتنويعها عبر الانفتاح على مختلف المصادر المعرفية المتاحة.

وفي هذا الصدد، يمكن لبرامج العمل التربوية أن تتمحور حول ما يلي:

■ على مستوى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

- وضع برنامج عمل تربوي جهوي يتم تقاسم مضامينه مع المديريات الإقليمية، التي تعد في ضوءه برامج عملها الإقليمية؛
- تقاسم المستجدات التربوية (المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي، الإطار المرجعي للتجديد التربوي، ...)، وفتح نقاش بشأنها مع الفاعلين التربويين؛
- تقاسم عدة التقويم التشخيصي وبرنامج التثبيت والمراجعة، وتأطير عملية تقويم المستلزمات الدراسية؛
- عقد اجتماعات المنسقيات الجهوية التخصصية للمواد والأسلاك؛

- إصدار أو تحيين المذكرة الجهوية حول التوجيهات الخاصة بمشروع المؤسسة، أخذا بعين الاعتبار تحديات وأولويات الموسم الدراسي الجديد؛
- استكمال عملية تمرير روائز التموقع اللغوي لأساتذة المواد العلمية؛
- إنتاج شبكات موحدة لتتبع جاهزية المؤسسات التعليمية للدخول المدرسي؛
- تتبع عميات إعادة التوجيه؛
- تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الجهوي للتكوين المستمر، حضوريا أو عن بعد، بمراعاة التدابير الوقائية والاحترازية؛
- استكمال التكوينات لفائدة أساتذة التعليم الابتدائي حول مستجدات المنهاج الدراسي؛
- تكوين الأساتذة الرؤساء؛
- استكمال تكوين الأطر الإدارية والتربوية في مجال التربية الدامجة؛
- الشروع في تنفيذ برنامج التقوية اللغوية لأساتذة المواد العلمية؛
- تسريع وتيرة تنفيذ حافظة المشاريع الجهوية الاستراتيجية لتنزيل أحكام القانون الإطار 51.17 وتوسيع نطاق تقاسمها بهدف تملك مضامينها من طرف مختلف الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وتقوم كل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين بموافاة الكتابة العامة بما يلي:

- برنامج العمل التربوي الجهوي؛
- تقرير جهوي حول تتبع الدخول التربوي، وذلك في أجل أقصاه متم شهر شتنبر الجاري.

■ على مستوى المديريات الإقليمية

- وضع برنامج عمل تربوي إقليمي، في تكامل وتناغم مع البرنامج الجهوي، يتم تقاسم مضامينه مع المؤسسات التعليمية؛
- تشكيل لجن إقليمية لتتبع ومواكبة الدخول المدرسي، تتولى تتبع المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية وتقييم مستوى جاهزيتها، ووضع تقارير حول حصيلة زياراتها، يتم رفعها إلى المديرية الإقليمية، التي تعد في ضوءها تقريرا تركيبيا إقليميا ترسله إلى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين. كما تضع المديرية الإقليمية برنامجا لمصاحبة ودعم المؤسسات التعليمية التي هي في حاجة إلى ذلك، بناء على مخرجات تقارير الزيارات الميدانية. ولتيسير عملية استثمار عمليات التتبع الميداني، يتم تزويد هذه اللجن بشبكات موحدة للتتبع، وكذا وضع برمجة زمنية لزياراتها للمؤسسات التعليمية، مع تزويدها بوسائل العمل الضرورية؛

- تقاسم مختلف المستجدات التربوية للموسم الدراسي مع الفاعلين التربويين؛
- تقاسم عدة التقويم التشخيص وبرنامج التثبيت والمراجعة مع الفاعلين الإقليميين والمحليين، وتأطير عملية تقويم المستلزمات الدراسية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تسريع عملية توزيع المحافظ والكتب واللوازم المدرسية في إطار المبادرة الملكية مليون محفظة؛
- قيام هيئة التفتيش بالمواكبة والدعم والتتبع والتقويم، وعقد اجتماعات مع هذه الهيئة من أجل التنسيق وتحديد الأولويات وبرمجة التدخلات، مع مدها بجميع المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية وخاصة: نتائج التلاميذ حسب المواد والمستويات وتطورها مقارنة بالمواسم السابقة، نسبة استكمال التمدرس حسب الأسلاك التعليمية، نسبة التكرار حسب الأسلاك التعليمية، نسبة الانقطاع حسب الأسلاك التعليمية، مؤشر المساواة بين الذكور والإناث، نسبة التوجيه إلى الشعب والمسالك العلمية والتقنية والمهنية، عدد الساعات السنوية لغياب التلاميذ و الأطر الإدارية والتربوية، نسبة مشاركة التلميذات والتلاميذ في الأنشطة التربوية، نسبة تمدرس التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، نسبة النجاح في الامتحانات الإشهادية، عدد الأطفال المسجلين في التعليم الأولي وعدد الأقسام المفتوحة بكل مؤسسة تعليمية، إلى جانب المؤشرات التربوية الأخرى الأكثر دلالة بالنسبة لكل مؤسسة تعليمية؛
- حث مفتشي المناطق التربوية على عقد اجتماعات حضورية أو بعد مع أطر هيئة التدريس تخصص للتداول في الترتيبات الكفيلة بضمان انطلاقة موفقة للدراسة، ومن بين أهم المواضيع التي يمكن التطرق إليها:
 - ✓ تقديم خلاصات التقارير التركيبية لمجالس المؤسسات؛
 - ✓ التداول في حصيلة الموسم الدراسي ونتائجه بالنسبة لكل مادة دراسية؛
 - ✓ تقديم خلاصات التقارير التركيبية الخاصة بالزيارات الميدانية؛
 - ✓ التداول في برنامج التثبيت والمراجعة والدعم التربوي؛
 - ✓ حصر حاجيات الأساتذة من التكوين المستمر؛
 - ✓ برمجة اللقاءات والندوات التربوية.
- تقييم المؤسسات التعليمية حسب تطور أدائها التربوي وبناء على نتائجها، وخاصة نتائج الامتحانات الإشهادية، مع تقييم أداء المؤسسات التعليمية الحاصلة على نسبة نجاح تقل عن 50% في امتحانات البكالوريا، ووضع خطة عمل لمواكبة هاته المؤسسات؛
- تصنيف المؤسسات التعليمية بناء على عملية التقييم باستحضار المعايير الأساسية التالية:
 - ✓ معيار النتائج وتطورها مقارنة بالموسم السابق؛
 - ✓ معيار الجاهزية للدخول المدرسي؛

- ✓ معيار تنزيل مشاريع الإصلاح على المستوى المحلي؛
- ✓ معيار الحكامة الداخلية للمؤسسة واشتغال بنياتها
- اقتراح إجراءات الدعم والمواكبة والمصاحبة للمؤسسات التي تعرف مؤثراتها تأخراً؛
- تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الإقليمي للتكوين المستمر، حضورياً أو عن بعد، بمراعاة التدابير الوقائية والاحترازية؛
- تسريع وتيرة تنفيذ حافظة المشاريع الجهوية الاستراتيجية لتنزيل أحكام القانون الإطار 51.17، وعقد لقاءات تواصلية مكثفة حضورياً وعن بعد حول حافظة المشاريع، مع إبراز دور الفاعلين التربويين في تفعيلها محلياً.

■ على مستوى المؤسسات التعليمية

- يتم على صعيد كل مؤسسة تعليمية التعجيل بتوزيع المحافظ واللوازم والكتب المدرسية على الأمهات والآباء والأولياء، وذلك وفق جدولة زمنية تسمح باستقبال هؤلاء في احترام تام للتدابير الحاجزية والوقائية، مع التنسيق في هذه العملية مع المديرية الإقليمية، وكذا إشراك السلطات المحلية. وستسمح هذه العملية للمتعلّمين والمتعلّمن بالاستئناس بهاته الكتب المدرسية، وباستثمار مضامينها خلال الفترة الفاصلة عن موعد الدخول المدرسي؛
- إتمام مختلف الترتيبات والعمليات التقنية المرتبطة بانطلاق الدراسة؛
- التداول في المستجدات التربوية للموسم الدراسي، وفي كفايات التطبيق الناجع للمقررات الدراسية؛
- تقاسم وتدارس عدة التثبيت والمراجعة، ووضع خطة محلية لتقويم المكتسبات وإعداد روائز التقويم التشخيصي وشبكات التفريغ؛
- تفعيل مجالس المؤسسة التعليمية، وتوفير متطلبات نجاعة أدائها؛
- تقييم تجربة ونتائج السنة الدراسية المنصرمة، وتشخيص وضعية المؤسسة التعليمية، من خلال حصر نقط قوتها ونقاط ضعفها بناء على المؤشرات التربوية (نسبة التكرار، نسبة الانقطاع، نتائج التلاميذ وخاصة في الامتحانات الإشهادية ...)؛
- وضع برنامج العمل السنوي الخاص بأنشطة المؤسسة، وبرنامج العمل التربوي، أخذاً بعين الاعتبار متطلبات تدبير الموسم الدراسي، وتقديم الدعم التربوي، وتسريع وتيرة تنزيل مشاريع القانون الإطار رقم 51.17 على مستوى المؤسسة؛
- إعداد أو تحيين مشروع المؤسسة، الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأولويات والأهداف المشار إليها أعلاه (تنزيل القانون الإطار، توفير الدعم التربوي، تنشيط الحياة المدرسية، تحسين مؤشرات الأداء التربوي للمؤسسة، ...)؛

- تعميم محتوى النظام الداخلي النموذجي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي، المتضمن لميثاق التلميذ(ة) على الأطر الإدارية والتربوية إلى جانب الأمهات والآباء والأولياء؛
- إرساء وتفعيل خلايا اليقظة التربوية بجميع مؤسسات سلكي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي؛
- وضع برنامج لتنشيط الحياة المدرسية والنهوض بالرياضة المدرسية في ظل إكراهات الجائحة؛
- إعداد أو تحيين المخططات المحلية للحماية من الأخطار بالوسط المدرسي؛
- مد جسور التواصل مع الأسر والمتعلمين والمتعلمين من أجل حثهم على استثمار الفترة المتبقية من شهر شتنبر الجاري في أنشطة التعلم الذاتي والقراءة الموازية، وذلك من خلال توظيف واستثمار مختلف الموارد التعليمية المتاحة من كتب مدرسية، ودروس مصورة، أو تلك المتوفرة عبر منصة TelmidTice؛
- الانفتاح على جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلميذات والتلاميذ، واستثمار فرص وإمكانات الدعم التي يمكن لهذا الشريك الأساسي أن يقدمها؛
- تقاسم وتدارس مقتضيات المرسوم رقم 2.20.475 بتاريخ 20 يوليوز 2021 المتعلق بتحديد قواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين، وخاصة مع الفاعلين التربويين وهذه الجمعيات؛
- تدارس حافظة المشاريع الاستراتيجية لتنزيل القانون الإطار، وخاصة التدابير التي يتم تنزيلها على مستوى المؤسسة التعليمية؛
- وضع مخطط للتطبيق الصارم للبروتوكول الصحي على مستوى المؤسسة التعليمية.

2- الأدوار المنتظرة من الأسر

- تلعب الأسرة دوراً أساسياً في مواكبة وتأطير بناتها وأبنائها، وتهيئهم للدراسة، وخاصة من خلال:
- حث الأبناء على الاستثمار الأمثل للفترة المتبقية من شهر شتنبر من أجل الاستعداد والدخول التدريجي في أجواء الدراسة، من خلال استثمار مختلف الموارد التعليمية المتاحة (الكتب المدرسية، الدروس المصورة، المنصات التعليمية، ...)
- القيام بأنشطة المراجعة المنزلية؛
- تشجيع الأبناء على القراءة الموازية؛
- الانخراط في عملية التلقيح، لآثارها الصحية الإيجابية، وباعتبارها وسيلة تسمح بتأمين التعليم الحضوري؛
- المساعدة على التنظيم الزمني لأنشطة التعلم الذاتي؛
- التواصل مع الأساتذة وإدارة المؤسسة قصد الإرشاد والتوجيه.

ونظرا لما تكتسيه هذه التدابير من أهمية بالغة في توفير الظروف المواتية لانطلاق الدراسة في أفضل الظروف الممكنة، أهيب بكم، إيلاءها كامل عنايتكم واهتمامكم، كل من موقع مسؤوليته، ونشر فحواها حتى يطلع عليها مختلف المتدخلين المعنيين، واتخاذ مختلف التدابير الكفيلة بالتطبيق السليم والفعال لمقتضياتها، وتحقيق التعبئة القصوى لجميع الفاعلين التربويين والإداريين، والسلام.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
المقر المركزي للوزارة - باب الرواح - الرباط - الهاتف: 05 37 77 18 70 / الفاكس: 05 37 77 20 43